مبانيا معتادا اهل تلك البلد فيشمل ما لو فعل اهل الاخصاص جامات بوص ونحوه وكما لو كان محلا لا يجوز التعدد فيه كالمسجد الجامع المتقدم بانها وليس له طرق متصلة تتسع الصلاة فيها ولو الاطراف حاجة من يقيم حضور الصلاة وهم تلزمهم كالصبيان والعبيد لان الكل مطلوب بالحضور ولو في جمعة المذهب وينبغي ان يلحق بالمفتي وجود العدد وافة المانعة من الاجتماع في محل واحد بان عد اربعة اميال اوكي وفي الثر المتصلة البنيان الى جنب الثر فيصدق بالمزرعة الواحدة اذا ان القرية المتصلة البنيان وان لم يكن هناك اتصال الا انه هناك اتصال عرفا اي ولا يشترط ان يكون بطا مام يتم العدد

واما الثاني وهو الجماعة ويشترط صحة الخ هو على قوله شرطا اذا فاته قوله ايضا وكاعد محصور الجماعة عند مالك واما عند غيره كالشافعي فلا بد من اربعين واما المطلوب اي واما المقصود وقوله من يستقيم منه اي ان شرط الجمعة ان تكون من جماعة تستغني وتأمن بهم قرية بأن يكونوا اكثر اهلها فيها صيفا وشتاء والوضع عن انفسهم في الامور الكثيرة التي لا تدوم وذلك يختلف بحسب الجهات من كثرة الخوف والفتن وقلتها بما يحكم فيه حسكما اولئك ثلاثين قال بعضهم وأقلهم كما هو اي الشيخ خليل الاثنا عشر كما تقدم بهم القرية وبما بعد الخ معطوف على قوله يستقل وقام عبارته انه لو اتفق انهم يدفعون من يقصدهم وكما يساعد بعضهم بعضا في المعائش الحاجية لا تصح جمعتهم وفي شرح خليل الاقتصار على الاول فقط الحاجي اي الذي يحتاج اليه واما بعد ذلك الذي يكون الجمعة لا بد ان تقام فيما تقدم بهم القرية من الجماعة الموصوفين بالوضع عن انفسهم لكن انما هو شرط في اول جمعة تقام واما ما بعد ذلك فلا يشترط هذا تقرير بعض المتأخرين وهو ضعيف والمعتمد انه متى كان بحكم الدوام على الثبات بيد مع الامن والعدد في اليد انهم صحت الجمعة وان لم يحتج الا الاثني عشر في الاسام بانيين لسكناه لا ان احدا من اهل السكام وكان احدهم سفرا فيما لم يقله مالك وكما فرق في ذلك بين

/الاولى وغيرها وجبته في المنع وقبل سنة كما في المقدمات اعادوا في الوقت اي اعادوا وهي في جمعة ما دام وقتها المندوب وكونها الزوال ويمتد المغرب والفاء للترتيب اي الباقي في قوله فانتشروا في الارض وقوله والتعقيب اي فمن كونها للتعقيب ايضا يؤخذ انه يقال ان كون الانتشار بعد الصلاة لا ينافي ان يكون بعد الخطبة بان تكون الخطبة بعد الصلاة لان البدية ظرف متسع

ومنها ان تكون بحضور الجماعة الذين تنعقد بهم الجمعة اي تصح بهم دواما وهم اثنا عشر وهم الماحرار المذكور البالغون المتوطنون بها بالفعل لسكناهما وما بضرب خيام لاحدهم لعدم خروجه عن الصلاة فان فسدت صلاة واحد منهم ولو بعد سلام الامام بحدث عليه وعليهم فان حضر ثالث عشر في الصلاة دون الخطبة ثم حصل حدث لواحد من الاثني عشر الحاضرين للخطبة بطلت صلاة الجميع ولم يكتف بالثالث عشر كما افاده ذلك عبد الباقي بخلاف الثاني عشر في المتم فانه قول مالك في الواضحة قال من السنة ان يخطب خطيبان فان ذهب الثاني اتم بهم قاله الشيخ وهو ام اعاد الجمعة الذي اعاد الصلاة اي بعد ان بان بالخطبة الثانية والفصل بين الخطبتين بالصلاة بيسير فما يكون موجبا لبطلان الصلاة الخطبة الاولى قال بعض والمتم من المذهب انه يجب اتصال اجزاء الخطبة بعضها ببعض وكما يفرق الفصل اليسير هو كذا يجب اتصال الخطبة الثانية بالاولى ويسير الفصل يعفى كما افاده قال المحطاب ومن شروط الخطبتين اتصالهما بالصلاة اه ولم يخطب من الثانية اي او من الاولى ما لم يأت ظاهره ولو اشتمل على تحذير وتبشير ولذلك قال بعض شراح خليل فلا بد من كونها لا بأس ما يقع عليه اسم الخطبة عند اللغويين وهو شيء من الكلام مسجع مخالف للنظم والنثر يشتمل على الثناء على الله تعالى فان قلت فظاهر كلام مالك انه يبدأ قبل الصلاة وبخبر بعدها اه قلت والمتم ان الحكم عند مالك اي في بعض كلام مالك ان الصلاة صحيحة على كل حال وقولها بغير الخطبة اكمل فان لم يكن في الجماعة من يؤدي العربية والخطيب يعرفها وجبت ايضا فان لم يعرف الخطيب عربية تم جمعة ويشترط

وقد نظم شروط الجمعة ابو الارشاد الشيخ فقال
شروط جمعة اذكرنه
ثقاطن عند الحرية
اقامة اي الموجود بنها
واخذ عند رحلها فاستمعا
كذا دخول الوقت والخطيب
وجوبها غيرهما صح وجب
وشرط صحة بنية وخطبتين
وفقه اكملهما سواه دون بين
كمسجد تحدين بنيت
وشرطية بأهلها ثبتت
وان يصلي منهم اثنا عشر
او يزد
لجامع الامام غير مسول
تركه ويلي تقدمت خطبا
الاخذ دون فاسبوا
وحضرتها قبلها وحضرها
جميع هاتين الذين عبروا
اه نظمه

حكمة مشروعية الخطبة في صلاة الجمعة حيث التنويه بسامع المواعظ قال الحراني الحكمة التي تقصد بالموعظة كما يجد الحديد اقتضت الحكمة الالهية جلها بشرع الخ المواعظ والاجتماع ليتعظ الناس والحق يعين الضعيف والصالح يعلم كذلك اجتماع اهل الافاق في الحج العمرة وبالاجتماع في الصلوات يعلم ما تعتقد عليها اه نقرأ به على هذا المحل في الرسالة

Cornell University